

## خاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع المحاكم العسكرية، يتضح لنا أن قانون القضاء العسكري في معظم إجراءاته وقواعده لا يختلف عن قانون الإجراءات الجزائية ، ومواد قانون العقوبات وهذا واضح وجلي من خلال الإحالات التي تضمنها لمواد وقواعد ق.إ.ج، و ق.ع، ماعدا ما هو إستثنائي وخصوصي لهذه الفئة (العسكريين)الذين يمارسون مهام حساسة وذات أبعاد إستراتيجية،لذا فالمشرع نظم العمل العسكري من خلال مراسيم التي من بينها نظام الخدمة في الجيش،وقانون خاص بهم يحدد النظام القضائي للجهات العسكرية، وكذا الجرائم العسكرية، وجهات التحري والمتابعة والتحقيق (ض.ش.ق.ع، ق.ت.ع)، وجهات الاتهام والمباشرة (و.ج.ع)، وكيفية محاكمة الأفراد العسكريين، أو المدنيين حالة إرتكابهم لجرائم وأفعال تدخل ضمن مجال تطبيق قانون القضاء العسكري،كما جعل المشرع أحكامه صارمة ومشددة إذ أنها غير مسببة ولا تقبل أي طعن إلا في حالات معينة، ومكان تنفيذ العقوبة في أحد السجون العسكرية.

ومن خلال هاته الدراسة،وما لمسناه من خلال الواقع في المجتمع إستخلصنا بعض النتائج والمتمثلة في:

- قانون القضاء العسكري لا يراعي مبادئ العدالة الإنسانية في مجمله.
- إنحصار عدد المحامين في القضاء العسكري،نتيجة الخوف من رد رئيس المحكمة العسكرية،أي دفاع تحت السيطرة.
- غموض في الإجراءات،وطرق سير المتابعة والتحقيق كإجراءات القبض والتوقيف للنظر وكذا عدم تمكن الشخص المشتبه به من الاتصال بأهله وذويه.

- تدخل السلطة التنفيذية الممثلة في وزير الدفاع الوطني، في أعمال المحاكم العسكرية بفرض توجيهات معينة.

- عدم التحكم في جهاز الضبطية القضائية العسكرية وتحديد مهامه بدقة.

- فرض الأوامر على القضاة وهذا نتيجة التداخل بين مهامهم كقضاة وفي نفس الوقت عاملين بالجيش ويتبعون سلم الرتب.

وبهذا يكون القضاء العسكري الحالي جديرا بالتطبيق وقت الحرب حينما يوقف العمل بالدستور، أما في زمن السلم فلا محل لتطبيقه نظرا لتعارضه مع التوجه العام للدولة نحو إصلاح منظومة العدالة، ولأن الجيش الوطني الشعبي غدا من الباحثين عن الاحترافية والقوة الشمولية، لمسايرة التطور الحاصل في مجال التكنولوجيات والمعلوماتية، ليكون جيش محترف، متخصص، يتحكم في البعد الجغرافي الواسع للوطن وضمان تحقيق الأهداف الجيو إستراتيجية بدقة وفعالية، ومتماشية مع المحيط الإقليمي والعالمي، ليحجز مكانه بين المتفوقين في شتى المجالات.

لذلك أردنا المساهمة بوضع بعض الاقتراحات والتوصيات والتي نوجزها فيما يلي:

- إنشاء جهات متخصصة تنظر في القضايا العسكرية تدمج ضمن قضاء القانون العام على النحو المعمول به بالنسبة للمحاكم الإدارية، وتوضع تحت وصاية وزارة العدل.

- منع محاكمة المدنيين والأحداث من طرف القضاء العسكري.

- منح الطرف المتضرر الحق في تحريك الدعوى العمومية.

- تطبيق الحقوق المقررة في (م 51 ق.إ.ج)، على العسكريين الموقوفين للنظر.

- إلغاء إختصاص المحاكم العسكرية بالنسبة لجرائم أمن الدولة.

- إلحاق القضاء العسكري بالقضاء العادي في كل جوانبه بإنشاء خصوصيات الوظيفة العسكرية.
- مطابقة الإجراءات المعمول بها أمام الجهات النازرة في الجرائم العسكرية مع النصوص القانونية الموجهة لعامة المواطنين والمواثيق الدولية التي صادقت عليها الجزائر.
- فرض رقابة على ض.ش.ق.ع، من طرف غ.إ.كما هو معمول به أمام القانون العام.
- تقييد مدة الحبس المؤقت ووضع نظام الرقابة القضائية، وكذا التعويض عن الأخطاء القضائية.
- رفع الشروط عن الدفاع المفروضة عليه من طرف رئيس المحكمة العسكرية.
- رفع هيمنة وزير الدفاع الوطني على القضاء العسكري والقضاة العاملين لدى المحاكم العسكرية بجعل المهمة يتكفل بها قضاة مدنيين متخصصين وذوي خبرة.
- الفصل بين وظيفتي الاتهام و الحكم أو التحقيق والحكم.
- إعمال مبادئ العدالة بتسبيب الأحكام، وجعل التقاضي على درجتين.
- الفصل في الدعوى المدنية بالتبعية للتخفيف على الأطراف.
- غياب الإنسجام بين ق.ق.ع، والمبادئ العامة لى ق.ق.ع، ما يجعلنا نقول أن الإكتفاء بالنص الموجود في القانون العام بدلا من الإزدواجية غير المبرر خاصة في مجال العقوبات.
- جمع أنواع الجرائم تحت عنوان واحد، أو إيجاد صياغة بأوصاف مختلفة.

وخلاصة القول أن البحث المقدم يؤكد على أهمية القضاء العسكري، لأنه نظام خاص تختلف إجراءاته عن إجراءات التقاضي العادي وذلك لإختلاف الهدف من كلا النظامين فالقضاء العادي يهدف إلى تحقيق العدالة بين الأفراد، أما القضاء العسكري فيهدف بالإضافة إلى ذلك تحقيق الصالح العسكري، لذلك يجب الإهتمام بهذه الفئة وجعلها مستقرة للقيام بالمهام الملقاة على عاتقها بأكمل وجه خاصة في ظل ما يحيط بالأمة من تحولات جغرافية وإقتصادية كبرى وعدم إستقرار منطقة الحدود وسعي الأطراف الأجنبية الطامحة لإرث الجزائر والطامعة في خيراتها لذا فبناء نظام وهيكلي داخلي قوي ومتماسك، يجعل المظهر الخارجي أكثر قوة وصمود، ومادامت أرض الشهداء مسقية بدمائهم فأبدا سيبقى أحفادهم يسقونها ويقطفون ثمارها.

وفي الأخير نأمل أن نكون قد وفقنا في تقديم هذا الموضوع، والذي يعتبر قليل الكتابة عنه والدراسة حوله، والذي إستفدنا الكثير منه.

تم بعون الله